

مفارقة نابولي

عبد الحسين شعبان

بيروت



في أواخر الثمانينات وهيمنة قطب واحد على العلاقات الدولية، ضعّف دور التضامن وتأثيره، وتصعدت جبهة المتضامنين وخشي الكثير منهم من التشويه الذي يمكن أن يلحق به، كما لم تعد الحكومات تعيره الأهمية ذاتها التي كان يحتلها يوم كانت تأخذ بنظر الاعتبار حجمه وامتهاده بما يؤثّر على سياستها الداخلية ومواقفها إزاء بعض القضايا الدولية، حتى اعتُبر من يتضامن مع المقاومة ودافعاً عن حقوق الشعب العربي الفلسطيني العادلة والمشرّوعة "إرهابياً" أو بحسب على ملاك "الإرهاب"، ولاسيّما بعد تشويه صورة التضامن والإصاق التهم جزافاً لمن يقوم به وتلك مفارقة حقيقية، ولعل أبرز وأهم حملة تضامن بعد انهيار جدار برلين في 9 نوفمبر (تشرين الثاني) العام 1989 الأوطاحة بانظمة أوروبا الشرقية وتحلّل الاتحاد السوفييتي، كانت عشية الحرب على العراق (العام 2003) والتي شملت أكثر من عشرة ملايين إنسان وعشرات العواصم والمدن الأوروبية، وكانت مطالبها الأساسية منع الحرب وحماية السكان المدنيين الذين عانوا من الحصار لنحو 12 عاماً، ناهيك عن زيف ادعاءات القوى والبلدان

التي تريد شنّ الحرب بزعم وجود أسلحة دمار شامل وعلاقة نظامه الدكتاتوري السابق بالإرهاب الدولي التسامح، والسعي لإيجاد نظام ديمقراطي بديل عنه. وعلى الرغم من محاولات التضليل والخداع التي كانت تمارس باشكال مختلفة للحيلولة دون أن يصل التضامن إلى مبتغاه، فإن الكثير من الضحايا أم على المرتكبين، وذلك لعدة دلالات : أولها- إن حملات التضامن حتى وإن لم تؤث ثمارها في اللحظة المعينة، لكنها تشكل رصيماً مستقبلياً يمكن المراكمة عليه، لتأكيد عدالة القضية التي يتضامن معها العالم. وثانيها- إن التضامن معيار أخلاقي لرفض الظلم والدعوة لتحقيق العدالة بغض النظر عن الموقف السياسي ، مثلما هو تعبير عن شراكة إنسانية وصادقة قائمة أو محتملة لما يتركه فعل التضامن من تأثير في النفس . وثالثها- إن الشعوب والحركات والأفراد الذين يتم التضامن معهم يشعرون بالوقوة في مواجهة العنف، لأنهم ليسوا وحدهم في المعركة.

في إنتظار (كودو)



عادل عبد الزهرة شبيب

بغداد

في إنتظار(جودو) ،هي في الاصل مسرحية للكاتب الايرلندي (ضمويل بيكيث) والتي تدور حول شخصيات معدمة ومهيمشة تنتظر شخصاً يدعى (كودو) ليغير حياتهم نحو الافضل . ولكن جودو لا يأتي وهو المشكلة التي بقيت بدون حلول .وهكذا هي اصلاحات الحكومات المتعاقبة منذ 2003 وإلى اليوم التي (كودو) لا يأتي وتبقى الاصلاحات هي المشكلة بدون حلول . سبق وان اعلنت حكومة العبادي برنامجها الاصلاحى المكن من ست محاور اساسية هي :

1. عراق أمن ومستقر .
2. الرققاء بالاستوى الديمى والعيشى للمواطنى .
3. تشجيع التحول نحو القطاع الخاص .
4. زيادة انتاج النفط والغاز لتسبين الاستدامة المالية .
5. الاصلاح الادارى والمالى للمؤسسات الحكومىة .
6. تنظيم العلاقات الاحادىة- المحلية .

بينما تضمن المنهاج الوزارى لحكومة عادل عبد المهدي خمسة محاور للفترة 2018-2022شملت كلا من :

- 1) استكمال بناء اساس الدولة الاتحادية الواحدة ونظامها الجمهورى النيابى الديمقراطى .
- 2) سيادة النظام والقانون وتعزيز الأمن الداخلى والخارجى .
- 3) الاستثمار الأمثل للطاقة والموارد المائية.
- 4) تقوية الاقتصاد.
- 5) الخدمات والتنمية البشرية والمجتمعية.

لم تلمس تنفيذاً للبرنامج الأول الا فترتين فقط هما زيادة انتاج النفط الخام ،ولكن لم تستثمر العوائد المالية في اقامة المشاريع الاستثمارية أو تطوير القائمة منها . كما تم تحقيق بعض الانتصارات العسكرية المهمة على داعش وتحرير بعض المناطق المحتلة ،ورغم ذلك فلم يتحقق الأمان والاستقرار ،فمازالت أعداد المهجرين عالية ومازالت نشاطات داعش قائمة تتحدى الحكومة الحالية والسيطرات العسكرية العديدة والتي ليس لها معنى .ومازال الصراع السياسى على النفوذ والسلطة قائماً . ومازال نظام المحاصصة قائماً هو الآخر . كما لم يتم تنفيذ شئى يذكر من المنهاج الوزارى لحكومة عادل عبد المهدي غير المكتملة حتى الآن على الرغم من مرور أكثر من ستة اشهر على توليه المنصب .أما بالنسبة للارتقاء بمستوى الخدمات والمعيشة للمواطنين فلم يتحقق ذلك بالنسبة للبرنامجين سواء بالنسبة للمؤسسات الصحية أم بالنسبة للتعليم وكفاءة المؤسسات التعليمية والبحثية حيث يعد العراق من أسوأ بلدان العالم في مستوى التعليم .كما لم يتم الاهتمام بشريحة الشباب والمرأة حيث يعانون البطالة وخاصة الخريجين منهم .أما بالنسبة للتحول نحو القطاع الخاص فهناك خبط حثيث ما زال هذا القطاع مهمشاً طالما العديد من المشاكل والمعوقات ومازالت ابواب المصانع مغلقة في ظل سياسة اغراق السوق العراقية بالمنتجات الاجنبية الزراعية والصناعية وعدم توفر القدرة على منافستها من قبل القطاع الخاص . كذلك الحال بالنسبة للإصلاح الادارى والمالى للمؤسسات الحكومية إذ ما زالت تعاني الترهل وعدم توحيد القوانين التي تحكم حياة الموظفين اضافة الى أننا مازلنا نعمل بقرارات (مجلس قيادة الثورة) المتحل وما زال الموظف خاضعاً لقوانين المدنية التي تعود الى ستينيات القرن الماضي مثل قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 المعدل والذي يستند الى قوانين الخدمة لفترة الثلاثينات حيث التغييرات العديدة التي جرت في هذا الميدان على الصعيد العالمى . ومازال الفساد المالى والادارى مستغلجاً في العديد من المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية حيث تبدو الحكومة عاجزة لآحلول لها ولا فوة على الرغم من تشكيل المجلس الأعلى لكافة الفساد الذي لم يفعل شيئاً لغاية الآن وهو يطلب الادلة على وجود الفساد وكان الفساد غير موجود . وحوال العلاقات الاحادىة- المحلية ،فاخلافات قائمة مع المحافظات ومع إقليم كردستان حول الصلاحيات والموارد المالية والمشاكل الامنية ولم تحسم الى اليوم ..

صفحة احادية

وبهذا الصدد تتسالم ما الذي فعلته الحكومة الحالية لتغيير الصفة الاحادية لاقتصادنا الرعيى الوحيد الجانب ؟ وهل علنت على تشجيع مصادر الدخل القومى بتفعيل القطاع الزراعى والصناعى والتعدينى والسياحي بشقيه الدينى والتاريخى؟ وما الذي عملته تجاه سياسة اغراق السوق العراقى بالمنتجات الاجنبية الرخيصة ؟وماذا فعلت لتفعيل الضرائب العادلة لزيادة موارد الدولة ؟ وماذا فعلت لتغيير كتة ميزان المدفوعات لصالح الصادرات العراقية ؟ وما هي اجراءاتها الفعالة لتحقيق الاستقرار الامنى حيث تشير خطط عملياته والمحافظه الى فشلها واخترقاها بدليل التفجيرات التي تكاد تكون يومية في مناطق بغداد المختلفة .ومع ذلك لم تفعل شيئاً لتغييرها . وماذا فعلت للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية ؟ وماذا فعلت لمكافحة الفساد في المنافذ الحدودية البرية والبحرية وتهرب النفط الخام ؟

ازمات مترزامة

لقد واجه العراق ازمات مترزامة منذ العام 2014 والمتمثلة باحتلال داعش للعديد من اراضيه ،اضافة الى صدمة النفط والتي كان لها الاتار الشديدة على اقتصاده حيث تفاقمت موانى الضعف والاختلالات الهيكلية، الى جانب الصراعات السياسية بين الكتل المتنفذة وترجع الاستثمار في القطاع الخاص وتقييد الافكار الحكومى خاصة على المشاريع الاستثمارية، ونتيجة لذلك فقد انكمش القطاع غير النقطي بنسبة (9,0 بالمئة) عام 2015 حسب تقرير البنك الدولي. وأدت الازمات التي يعاني منها العراق الى تدهور حد لاوضاع العراق المالية وميزان الحساب الجارى ووصول معدلات الفقر الى (22.5 بالمئة) حسب البنك الدولي ،في حين تضاعفت معدلات الفقر في المحافظات المتضررة من داعش الى (41.2 بالمئة). ان هذا التدهور في الازراع الاقتصادية في العراق والمصوبة بالصراعات السياسية قد تؤدي الى توترات اجتماعية تؤثر على تنفيذ الاصلاحات وتفاقم مواطن الضعف الحالية والصراعات ، ويبقى شعبنا بانتظار (كودو) ليغير حياتهم نحو الافضل ولكن كودو قد ياتي أو لا ياتي وسيطول انتظارنا.

معالجة الفساد ولجان تقييم الأداء (2)

المرحلة الأولى وهي... ومن مهام هذه اللجان تحديد الحاجات الفعلية للموظفين الجدد إن كانت هناك حاجة أو توسع في مجال معين والمناقلة للناطقين، والاهم من ذلك ان هذه الحاجات ترسل الى لجنة مركزية في وزارة التخطيط ويكون هناك تعيين مركزي وليس من باب الإعلان لكل دائرة عن حاجتها وتبدأ المحسوبية والمنسوبية والحرزية وهذه السلبيات المتعارف عليها ولهذه اللجان ان تقبل تقديم الطلبات الالكترونية للهئية لقاعدة البيانات المستقبلية، وليس بصيغة اعلان الحاجة على ان تترزأمن مع التخفيضات المالية من وزارة المالية لهذه الدرجات الوظيفية، ، ومن الغريب ان تكون هناك لقاات مقابلة لتقديم لخريجي الجاسعات العراقية في فروع دون اخرى ، وهل يغفل الجهل الى هذا الحد ام وراة ذلك ما خفي؟ ولا تريد ان تدخل في تطوير القابليات الادارية للمتابعة في لجان الاداء الا انها من الامور المهمة جدا،

حالة اجتماعية
 وخلق حالة اجتماعية من كراهية التسبب بالامور السيئة في الامور الادارية اى عدم التفاخر بالتسبب ...وان تقوم اللجان الادارية بتقييم ذلك.
 ان معرفة الموظف حجم العمل الذي يؤديه وعدد ساعات العمل التي يعمل بها ، ، هي من الامور المهمة جدا لكي لا يتصور انه متفضل في عمله لمدة ثمان ساعات يوم عمل وهو لا يؤدى الا نسبة قليلة من العمل المنجز او الذي تحقق فيه عائدية او فائدة ، ، من هنا يمكن محاسبته او متابعته في اي وقت تكون أكثر هشاشة في حالة وجود الفساد الادارى والعشش في دوائر الدولة وكذلك القطاع الخاص ونستطيع القول حتى القطاع الاجنبي العامل في الداخل دخل مرحلة القبول بالفساد لان فساد الرقابة في تفسعل ذلك ، ، ولابد من الاشارة مرة ثانية الى ان موقع العراق في الدول الهشة او الاكثر هشاشة انخفض سلبا من المرتبة 18 الى المرتبة 13، وهذا بسبب هشاشة المعنيين.

في كل ثلاثة مستويات للرقابة والتقييم ، مشكلة من اللجان المادون ومن مستوى أعلى، ليس غريب ذلك على عالم الادارة والادارة الاقتصادية والانتاج فالرقابة انية واليومية والمتابعة كانت تكلف في عالم الحسابات اقل من نصف كلفة الانتاج وتوابعها ومن المهم ان تدخل هذه اللجان دورات تدريبية على ذلك ميداننا وفي دأرتها والدوائر المشابهه، ، اما التسميات القائمة فلها دور رقابي أكثر ودور تسريع ودور اشبه بالامنّي ، ولكن امنيا. ---وتخصص

التخصيصات المالية في الموازنة العامة على ضوء هذه التقييمات من ناحية حصة الصرف والانجاز العملي ومدى مطابقتها للمخطط لا وليس من ناحية الحاجة حتى تجبر الوحدة الادارية على الاداءالصحيح،

ولهذه اللجان حضور يومي في مكان العمل وليس متابعة بل متابعة المادون وهي مراقبة(بالمفتح والكسر) وتقع على عاتق اللجان واجبات كثيرة وكذلك عقوبات اكثر في حالة الانحياز والتدليس وستكون امام القارنونة بموازات الخططين وغير المنفذين بل تعامل ضعف ما على الاخرين في احيان معينة وتقيم هذه اللجان كافة الاعمال الادارية العامة والفردية والترفيعات والدوام الرسمي وهيئة قائمة بالناطقين المرشحين للنقل الى دوائر اخرى في حالة الحاجة...الخ.

وبتقارير صادرة لكل لجنة ترزع للمافوق وتحديد وقت الدوام الاول اي الساعةالاولى لدراسة التقييم وايجاد المعالجات والتقييم وترفع للمافوق وان تراكمت التقارير اوالتقييمات الا انها ستساعد في عملية التقويم والتقييم لاداء الوحدة الادارية،

واللجنة المركزية لتقييم الاداء مرتبطة باعلى سلطة ادارية تنفيذية ، ، اما السلطات التشريعية فلها دورها الخاصة ، ، ولتكن حكومة المركزية لهذه واللجنة من الممكن ان يطع عليها ومن اي مستوى ، ، تقريريا و تقييما وحلول، ، وتوجيهات وحتى العقوبات، من المرحلة الثانية من

واضعين نصب اعيننا القضاء على الفساد وليس المفسدين اولاً وتحجييمه ... ومن هنا نبدا ...

المرحلة الأولى هي المرحلة الادارية

المرحلة الثانية هي المرحلة التجارية

المرحلة الثالثة هي مرحلة الانجاز للمشاريع

وليس معنى المرحلة الاولى ترك الاخریات بل هي متداخلة من ضمن مفردات المرحلة الادارية هي...
 اولاً وقبل كل شئى يقدم كل موظف تقريراً عن عمله اليومي بشكل مفصل يقدم الى لجنة تقييم الاداء

لجان تقييم الاداء

---نرى ان لجان تقييم الاداء والتي يجب ان تكون من منسبي تلك الوحدة الادارية ومصلحة عمل الوحدة الادارية بالكامل، وليس المدير، وفي كل مرقف من مرافق الوحدة يصغر ام كبير حجم المرفق ، في يجب ان تمنح صلاحية تقييم اداءالوحدة الادارية وتقدم لها مقترحات حللول ، حل ومعالجة، والتقييم لكافة الأنشطة ، وترفع تقرير الى اللجنة الاعلى للتقييم وتقديم حلول ومعالجات للمادون ولها، وهكذاوحسب التسلسل الاداري والمراقبة متكررة ومتابعة ولا تترك من لجنةعلى الاداء، حيث تمر التقييمات بمرآحل تدقيق وفلترة، ، ، ، حيث ستكون هناك معالجة وحل وتظوير ومراقبة على كل التشكيلات اقوى من القديمة قانونيا ، ولم تر برنامجها واليها وصلحياتها ، سوى انها تتابع عدد من الملفات ولا نتائج.

والاهم ان هذه اللجان(لجان تقييم الاداء) موقعية مطلعة على الواقع وليس تصلها التقارير اوفوقية بفارق وظيفى ادارى واسع والى ان تصل التقارير الى اللجان الاخرى تتشعب الحالة الادارية، وكذلك موضوعة الوقت ولتبقى لجان مركزية

واضعين نصب اعيننا القضاء على الفساد وليس المفسدين اولاً وتحجييمه ... ومن هنا نبدا ...

المرحلة الأولى هي المرحلة الادارية

المرحلة الثانية هي المرحلة التجارية

المرحلة الثالثة هي مرحلة الانجاز للمشاريع

وليس معنى المرحلة الاولى ترك الاخریات بل هي متداخلة من ضمن مفردات المرحلة الادارية هي...
 اولاً وقبل كل شئى يقدم كل موظف تقريراً عن عمله اليومي بشكل مفصل يقدم الى لجنة تقييم الاداء

لجان تقييم الاداء

---نرى ان لجان تقييم الاداء والتي يجب ان تكون من منسبي تلك الوحدة الادارية ومصلحة عمل الوحدة الادارية بالكامل، وليس المدير، وفي كل مرقف من مرافق الوحدة يصغر ام كبير حجم المرفق ، في يجب ان تمنح صلاحية تقييم اداءالوحدة الادارية وتقدم لها مقترحات حللول ، حل ومعالجة، والتقييم لكافة الأنشطة ، وترفع تقرير الى اللجنة الاعلى للتقييم وتقديم حلول ومعالجات للمادون ولها، وهكذاوحسب التسلسل الاداري والمراقبة متكررة ومتابعة ولا تترك من لجنةعلى الاداء، حيث تمر التقييمات بمرآحل تدقيق وفلترة، ، ، ، حيث ستكون هناك معالجة وحل وتظوير ومراقبة على كل التشكيلات اقوى من القديمة قانونيا ، ولم تر برنامجها واليها وصلحياتها ، سوى انها تتابع عدد من الملفات ولا نتائج.

والاهم ان هذه اللجان(لجان تقييم الاداء) موقعية مطلعة على الواقع وليس تصلها التقارير اوفوقية بفارق وظيفى ادارى واسع والى ان تصل التقارير الى اللجان الاخرى تتشعب الحالة الادارية، وكذلك موضوعة الوقت ولتبقى لجان مركزية

دريد محمود الشاكر العنزى

بغداد



تكملة ما كنا قد طرحناه من حل أزمة الفساد والمنتشور على نفس الجريدة العراقية انبرى العديد والكثير من الاساتذة الافاضل والمختصين والمعنيين ومن مختلف الاتجاهات وطرحوا الشئى الكثير لحل العديد من الازمات الاقتصادية والمالية والكمركية والتحويل المالى والواقع التنفيذي والاداري وما الى ذلكوقد شاركتنا في العديد من الندوات والمؤتمرات لحل مثل هذا الازمات والتي استعصت كحد الكثير وحتى تصورها كحل ادنى كما يقال الا اننا نرى ان تصورها هو الصدد واستيعابها لما قبل الاخير مهم. والحل هو الاخير، ففهم وتصور المشكلة نصف حلها .كما علمونا فهم السؤال نصف الجواب لكن لايعطونا درجةعلى ذلك لانهم ولائنا نريد حالاًا اريد ان اعدد مركز العراق في تقييم المنظمات الدولية انها كثيرة ، وكما يقول الشعراء انها قائمة بالشعثائهم، لكنها كافتصاديين نقول قائمة بالمعوقات وقائمة تحدد المركزالعالمى من الناحية المالية والاقتصادية والعلمية والاساسية للعراق ،

حقا انها مؤلة ومفرعة في بعض الاحيان، وتهيئ العراق للناظر للسقوط في الهاوية او قاب قوسين او ادنى من ذلك الطامة الكبرى ما من مسؤول حكومي ذكرها لانها تسمه شخصيا ربما .ومراكزالعراق في المنظمات العالمية تحدد موقعنا شيئاً ام ايئناً موقعه الاقتصادي والذي يجب ان يؤخذ بالحسبان في اي عملية اقتصادية مع اختلاف